الأثر على التجارة

أدى الركود الكبير إلى ارتباك شديد في حركة التجارة الدولية، لكن الضرر كان أكبر نسبيا على بعض المناطق والشركاء التجاريين

سجلت الصادرات العالمية نموا كبيرا في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨، خاصة بين أكبر ثلاثة بلدان مصدرة في العالم – وهي الصين وألمانيا والولايات المتحدة. ففي الصين مثلا، تنامت الصادرات بنسبة ٧٠٠٪ تقريبا خلال تلك الفترة على نحو مساير للنمو السريع لاقتصادها. وقد توقف هذا النمو نتيجة للأزمة المالية في ٢٠٠٨–٢٠٠٩. وخلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٨ إلى مارس ٢٠٠٩ انخفضت المبيعات الخارجية لأكبر عشرة بلدان مصدرة– التي تمثل حصتها نحو ٥٠٪ من صادرات العالم– بنسبة ٣٤٪، لكن صادراتها ارتدت بسرعة منذ ذلك الوقت. وبحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٠، كان أكبر عشرة مصدرين في العالم قد استردوا ٥٥٪ من التراجع في صادراتهم خلال تلك الأزمة.

وكان نمو الواردات العالمية الذي سبق الركود الكبير مبهرا بالدرجة نفسها. فخلال الفترة من ٢٠٠٠–٢٠٠٨ رفع أكبر عشرة مستوردين في العالم مشترياتهم الخارجية بنسبة ٥١٪ – فاشتروا نحو ٥٠٪ من واردات العالم –وجاءت الولايات المتحدة بوضوح في المقدمة. وكما حدث في حالة الصادرات، تسببت الأزمة المالية في حدوث انخفاض كبير في الواردات بنسبة ٣٥٪ خلال فترة الأشهر الستة نفسها – من أكتوبر ٢٠٠٨ إلى مارس ٢٠٠٩. ولكن الواردات ارتدت بالمثل بصورة حادة. وبحلول الربع الثاني من ٢٠١٠، كان أكبر عشرة مستوردين في العالم قد استردوا ٥٨٪ من تراجع الواردات الذي أحدثته الأزمة.

وتكشف التجارة بين أكبر عشرة مصدرين ومستوردين ومجموعات البلدان الأخرى عن بعض الاختلافات الكبيرة. فعند تقسيم المبيعات طبقا للمناطق المقصودة، نرى أن مبيعات أكبر عشرة مصدرين إلى أوروبا الصاعدة كانت في أدنى مستوياتها خلال فترة اشتداد الأزمة. وكانت الصادرات إلى الاقتصادات المتقدمة وإفريقيا وبلدان آسيا النامية أقلها تأثرا بالرغم من استمرار الانخفاضات الكبيرة في تلك الفترة.

نمت المبيعات الخارجية لأكبر عشرة مصدرين بدرجة كبيرة في الفترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨، لكنها انخفضت كثيرا نتيجة لأزمة ٢٠٠٨- ٢٠٠٩.

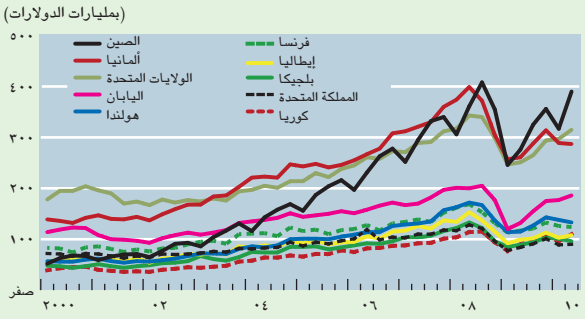

تسببت الأزمة المالية في ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ أيضا في حدوث انخفاض كبير في واردات أكبر عشرة مستوردين في العالم.

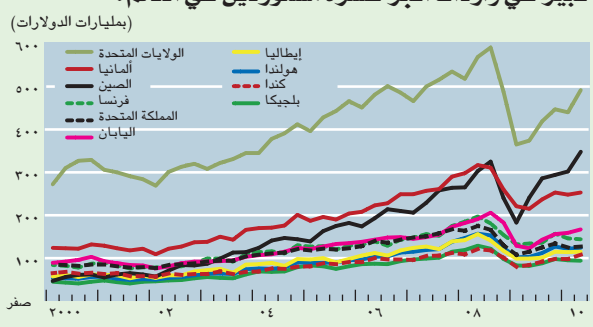

بلغت مبيعات أكبر عشرة مصدرين إلى أوروبا الصاعدة أدنى مستوياتها خلال فترة اشتداد الأزمة.

(صادرات أكبر عشرة بلدان، ٢٠٠٨: الربع الرابع – ٢٠٠٩: الربع الأول، التغير ٪)

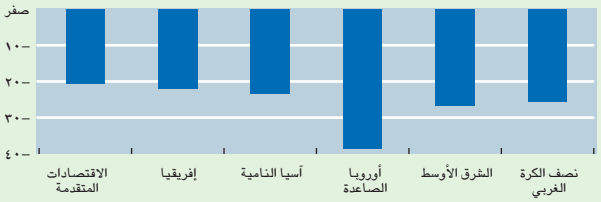

واجهت مشتريات أكبر عشرة مستوردين من الشرق الأوسط أكبر انخفاض لها خلال الأزمة.

(واردات أكبر عشرة بلدان، ٢٠٠٨: الربع الرابع – ٢٠٠٩: الربع الأول، التغير ٪)

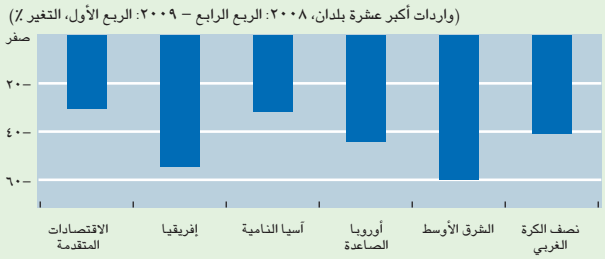

وفيما يخص واردات أكبر عشرة مستوردين، انخفضت الواردات من الشرق الأوسط إلى أدنى حد في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩، تليها مباشرة الواردات من إفريقيا، في حين كانت الواردات من الاقتصادات المتقدمة وآسيا الكبيرة في تلك الفترة.

نبذة عن قاعدة البيانات

البيانات مستمدة من قاعدة بيانات «إحصاءات وجهة التجارة» التي تضم مائة ألف سلسلة زمنية تغطي بيانات تجارة السلع الثنائية ومتعددة الأطراف لما يزيد على ١٨٠ بلدا. وتُعرض بيانات الصادرات والواردات على أساس التسليم على ظهر السفينة (فوب)/ التكلفة والتأمين والشحن (سيف) بالدولار الأمريكي. وهذه البيانات واردة من السلطات القُطْرية أو من الأمم المتحدة أو المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات). وفي حالة عدم إبلاغ البيانات، يتم القيام بعملية التقدير باستخدام البيانات التاريخية و/ أو بيانات الشركاء التجاريين.

يمكن الاطلاع على قاعدة البيانات في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/external/data.htm

إعداد كيم زيتشانغ بمساعدة من أليكس ماسارا، وكلاهما من إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي.